

Distr.: General
10 December 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البندان ١٣٠ و ١٣١ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين
عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات
الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم
رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة
الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة التي ارتكبت في
أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت
في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا
السابقة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقارير التالية:

(أ) التقريران الماليان والبيانات المالية المراجعة عن فترة السنتين المنتهية في
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وتقريراً مجلس مراجعي الحسابات عن المحكمة الجنائية
الدولية لرواندا (A/63/5/Add.11) والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (A/63/5/Add.12)؛



(ب) التقرير الأول عن أداء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/63/558) وتقرير الأداء الأول للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة عن الفترة نفسها (A/63/559)؛

(ج) التقديرات المنقحة المتعلقة بميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/63/506) وللمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (A/63/513). وتحاورت اللجنة الاستشارية بالفيديو، خلال نظرها في التقارير، مع رئيسي المحكمتين والمدعين العامين وقلمي المحكمة بهما، فضلا عن الممثلين الآخرين للأمين العام، الذين زودوها بمعلومات وتوضيحات إضافية.

ثانياً - تقريراً مجلس مراجعي الحسابات

٢ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجلس مراجعي الحسابات أصدر رأياً معدلاً وتنبيهاً للمحكمتين بشأن بيانتهما المالية لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ويتعلق التنبيه بالعجز الحاصل في الاحتياطيات وأرصدة الصناديق بمقدار ٣٨,٥ مليون دولار فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا و ١٣,٥ مليون دولار بالنسبة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويشير المجلس إلى أنه، نظراً للإغلاق الوشيك للمحكمتين، من الضروري تحديد مصادر تمويل استحقاقات الموظفين عند ترك الخدمة أو بعد انتهائها.

٣ - وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قضت في قرارها ٢٦٤/٦١ العودة إلى مسألة تمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في دورتها الثالثة والسنتين (انظر الفقرتين ١٦ و ١٧ من الوثيقة A/63/474). وتشير اللجنة أيضاً إلى توصيتها بأن تتناول الجمعية مسألة التمويل المقترح لالتزامات المحكمتين بالنسبة لاستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في سياق ذلك الاستعراض الشامل وتنظر في الاحتياجات الإضافية ذات الصلة في سياق تقرير الأداء الأولين للمحكمتين (الفقرة ٢٠ من الوثيقة A/62/578). وأبلغت اللجنة أن من المقرر تقديم تقرير شامل عن استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسنتين المستأنفة.

٤ - وترد التوصيات الرئيسية للمجلس بشأن حسابات المحكمة الجنائية لرواندا للفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ في الفقرة ٨ من تقريره (الفصل الثاني من الوثيقة A/63/5/Add.11). وخلال نظر اللجنة الاستشارية في التقرير، زُودت بمعلومات وتوضيحات إضافية بشأن المسائل التالية:

(أ) ضرورة تحديد أهداف دوائر المحكمة بوضوح ووضع نواتج متوقعة/مؤشرات أداء محددة ويمكن قياسها في ميزانيتها (الفقرات ٤٦-٤٨ من المرجع نفسه). وأبلغت اللجنة أن المحكمة بدأت استعراض مؤشرات حجم عملها من أجل وضع معايير محددة للأداء، فضلا عن الاستخدام الأمثل للنظم القائمة لتوفير أدوات تحليلية مناسبة لإدارة الدوائر. وستمكن هذه الأدوات، التي من المتوقع أن يبدأ استخدامها في عام ٢٠٠٩، من تقييم استخدام قاعات المحكمة وكذلك تنفيذ معايير الأداء المتعلقة بإجراءات المحكمة؛

(ب) إعداد تقارير تقييم الأداء (الفقرات ٦١-٦٧ من المرجع نفسه). أبلغت اللجنة أن المحكمة وضعت آلية داخلية للرصد والإبلاغ ضمانا لالانتهاء من تقارير التقييم في الوقت المناسب؛

(ج) تسجيل البائعين لتقديم عروض بقيمة منخفضة (الفقرات ٥٤-٥٨ من المرجع نفسه). أبلغت اللجنة بأن المحكمة نفذت توصية المجلس بالامتنال لأحكام الفقرة ٧-٧-٢ من دليل المشتريات.

(د) الإدارة المالية لصندوق نقدية العمليات الخاصة (الفقرة ٩٥ من المرجع نفسه). أبلغت اللجنة أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد نفذت توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية وأن مكتب المدعي العام نقح واستكمل المبادئ التوجيهية لعمليات الصندوق عن طريق اعتماد أفضل الممارسات المتبعة في مكتب المحكمة بكيغالي؛

(هـ) التحقق الفعلي من الممتلكات غير القابلة للاستهلاك (الفقرة ٩٤ من المرجع نفسه). أبلغت اللجنة أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وضعت أطرا زمنية لرصد الأصول وأنها تعد بانتظام تقارير استثناءات للاستعراض واتخاذ إجراءات تصحيحية. وتنفذ أيضا عمليات تحقق فعلي منتظمة.

٥ - تلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود المبذولة حاليا لوضع معايير أداء وأدوات تحليلية محددة (انظر الفقرة ٤ (ألف) أعلاه)، وتتطلع إلى تقديم مقترحات بشأن هذه التدابير في سياق مشروع الميزانية المقبل. وتلاحظ اللجنة أيضا استمرار ارتفاع معدلات الشواغر والمهل الزمنية قبل عملية الاستقدام، فضلا عن التدابير المتخذة للإسراع بعملية استقدام الموظفين والاحتفاظ بهم. وتتفق اللجنة مع توصية المجلس في هذا الصدد (الفقرات ٦٨-٧٢ من المرجع نفسه؛ انظر أيضا الفقرة ١٩ أدناه).

٦ - وترد التوصيات الرئيسية للمجلس بشأن حسابات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة للفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ في الفقرة ٧ من تقرير المجلس (الفصل الثاني من الوثيقة A/63/5/Add.12).

٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية في ضوء الفقرات من ٤٦ إلى ٤٩ من تقرير المجلس أنه، نظرا للإغلاق الوشيك للمحكمتين، غادرت المحكمة نسبة كبيرة (٦٧ في المائة) من موظفي فئة الخدمات العامة البالغ عددهم ٢١١ موظفا قبل فترة تتراوح ما بين ١٠ و ١٢ شهرا من انتهاء عقودهم. تتفق اللجنة مع توصية المجلس أن تواصل المحكمة استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بالاحتفاظ بالموظفين الحاليين ضمانا للنجاح في إنجاز ولايتها.

ثالثا - تقرير الأداء لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٨ - يُطلب تخصيص اعتماد إضافي بمبلغ إجماليه ٧ ٨٣١ ٧٠٠ دولار (صافيه ٨ ٩٤٨ ٠٠٠ دولار) للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يعكس زيادتين قدرهما ٨ ١٢٢ ٠٠٠ دولار و ١ ٢٠٥ ٥٠٠ دولار لتغطية تسوية الافتراضات المتعلقة بالتضخم والتكاليف القياسية، على التوالي، يقابله انخفاض قدره ٨٠٠ ٤٩٥ ١ دولار لتغطية التغيرات في أسعار الصرف (الجدول ١ في الوثيقة A/63/558).

٩ - وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يطلب تخصيص اعتماد إضافي بمبلغ إجماليه ١٣ ١١٧ ٩٠٠ دولار (صافيه ١١ ٤٠٤ ٧٠٠ دولار)، يشمل مبلغ ٥ ٠٥٦ ٦٠٠ دولار لتغطية تغيرات أسعار الصرف، ومبلغ ٥ ٤٩٤ ٠٠٠ دولار لتغطية تغيرات الافتراضات المتعلقة بالتضخم ومبلغ ٢ ٥٦٧ ٣٠٠ دولار يتعلق بتسويات التكاليف القياسية (الجدول ١ في الوثيقة A/63/559).

١٠ - وكما جاء في التقريرين، سيقدم الأمين العام، استجابة لقراري الجمعية العامة ٢٢٩/٦٢ و ٢٣٠/٦٢ بشأن تمويل المحكمتين، تقريراً إلى الجمعية في دورتها الرابعة والسنتين عن الآليات والبارامترات المحددة لإدارة الأموال التي ستخصص لتلبية الاحتياجات في المستقبل من استحقاقات المعاشات التقاعدية المتعلقة بقضاة المحكمتين الدوليتين والمستفيدين المستحقين.

رابعا - التقديرات المنقحة

١١ - تلاحظ اللجنة الاستشارية حدوث عدد من التطورات منذ اعتماد ميزانية المحكمتين لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بما في ذلك القبض على عدد من الهاربين ورفض القضايا التي كان من المقرر إحالتها إلى محاكم أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تأخرت بعض المحاكمات الجارية عن الجدول الزمني المقرر بسبب تعقد الإجراءات وعدد من العوامل الخارجية. ونتيجة لهذه التطورات، على المحكمتين التخطيط لإجراء محاكمات إضافية، والتحسب لاستغراق المحاكمات الجارية مدة أطول مما كان مقررا. ومن شأن ذلك التأثير تأثيرا بالغا على

استراتيجيتي الإنجاز لدى المحكمتين، اللتين كان من المتوقع بموجبهما تنفيذ عملية التقليل خلال النصف الثاني من فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، فإنه لم يخصص في الميزانية المعتمدة لكل من المحكمتين لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التمويل اللازم لمحاكمة المتهمين الذين ما زالوا طلقاء. وتعكس التقديرات المنقحة للمحكمتين حجم العمل الإضافي الناجم عن هذه التطورات وتعديل الجداول الزمنية للمحاكمات. وتلاحظ اللجنة أيضا أنه لم يتم حتى الآن القبض على عدد من المهارين (١٣) بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا واثنتين بالنسبة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة) ومحاكمتهم.

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

١٢ - وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٩/٦٢ على اعتماد مبلغ إجماليه ٢٠٠ ٣٥٦ ٢٦٧ دولار (صافيه ٦٠٠ ٤٦٦ ٢٤٧ دولار) للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. واعتمدت الميزانية على أساس الجدول الزمني للمحاكمات الذي وضع عند صياغة اقتراح الميزانية واستراتيجية الإنجاز ذات الصلة للمحكمة، التي كان من المتوقع بموجبهما الإلغاء التدريجي لمهام ٣٣٩ وظيفة خلال عام ٢٠٠٩، بما في ذلك إلغاء ١٩٣ وظيفة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ و ١٤٦ وظيفة أخرى اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (انظر الفقرة ٢٠ في الوثيقة A/63/506). وحُسب التمويل المخصص لأتباع القضاة بناء على الافتراضات التالية: (أ) انخراط جميع قضاة المحكمة العشرين تماما في عملهم خلال عام ٢٠٠٨، بمن فيهم تسعة قضاة محاكم ابتدائية دائمين وقاضيا استئناف دائمين وتسعة قضاة مخصصين؛ و (ب) نشوء الحاجة إلى ما مجموعه تسعة قضاة خلال عام ٢٠٠٩، بمن فيهم ثلاثة قضاة محاكم ابتدائية دائمين وقاضيا استئناف دائمين وأربعة قضاة مخصصين.

١٣ - وحدثت منذ اعتماد الميزانية تطورات رئيسية لها تأثيرها على برنامج عمل المحكمة لعام ٢٠٠٩، على النحو المبين في الفقرات من ٤ إلى ٩ من تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة (A/63/506). إذ ستجرى ١٠ محاكمات جديدة تتعلق بما يلي: (أ) ثلاثة متهمين أُلقي عليهم القبض مؤخرا؛ و (ب) أربع قضايا أُحيلت إلى رواندا ورفضتها المحاكم الابتدائية؛ و (ج) قضية واحدة أُحيلت سابقا إلى هولندا، غير أنه كان لا بد من إلغائها لأنه لم يكن من اختصاص المحاكم الهولندية النظر فيها؛ و (د) قضية واحدة تقرر إعادة محاكمتها؛ و (هـ) قضية واحدة تأخر النظر فيها بسبب نزاع قانوني. وبالإضافة إلى ذلك، ستمتد المحاكمات الجارية للقضايا المعقدة المتعددة المتهمين والقضيتين اللتين تشمل كل منهما متهما

واحدًا إلى عام ٢٠٠٩ (انظر الفقرة ١٩ من المرجع نفسه). ويرد مزيد من التفاصيل عن المرحلة التي بلغت المحاكمات في الفرع الثالث من تقرير الأمين العام.

١٤ - وكما جاء في الفقرة ٢٠ من تقرير الأمين العام، من المتوقع حسب أحدث جدول زمني للمحاكمات ألا يختلف مستوى ووتيرة المحاكمات حتى الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ عما كانا عليه في عام ٢٠٠٨. وبناء على ذلك، فإن المحكمة ستحتاج، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، إلى تمديد مهام ٣٣٩ وظيفة كان من المقرر إلغاؤها خلال عام ٢٠٠٩. وسيوفر التمويل اللازم لتمديد تلك المهام من المساعدة المؤقتة العامة. ويرد بيان حجم العمل القضائي المنقح في الفقرة ٢٢ من تقرير الأمين العام، حيث سترك ثلاثة قضاة (اثنان دائمان وواحد مخصص) المحكمة بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وسيبقى ١٧ قاضيا (تسعة دائمون وثمانية مخصصون) في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وسيبقى خمسة قضاة (ثلاثة دائمون واثنان مخصصان) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة أيدت في مقررها ٤٢١/٦٢ قرار مجلس الأمن تمديد فترة عضوية بعض القضاة الدائمين والمخصصين (قرار مجلس الأمن ١٨٢٤ (٢٠٠٨)).

١٥ - وتصل الاحتياجات الإضافية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لفترة السنتين الحالية مبلغا إجماليه ١٠٠ ٨٥١ ٢٨ دولار (صافيه ١٠٠ ٩٥٩ ٢٦ دولار). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذه التقديرات وضعت على أساس بارامترات تقدير التكاليف المطبقة على الاعتماد الأولي وأن تطبيق بارامترات تقدير التكاليف المستخدمة في تقرير الأداء الأول (انظر الفقرة ٨ أعلاه) على التقديرات المنقحة المقترحة سيؤدي إلى نشوء احتياجات إضافية قدرها ٦٠٠ ٣٣٩ ١ دولار، تعزى إلى زيادة قدرها ٥٠٠ ٦٩٠ ٢ دولار لتغطية التضخم، يقابلها جزئيا انخفاض قدره ٩٠٠ ٣٥٠ ١ دولار لتغطية تغيرات أسعار الصرف. وبذلك يصبح مجموع الاحتياجات الإضافية بعد إعادة تقدير التكاليف ما إجماليه ٧٠٠ ١٩٠ ٣٠ دولار.

١٦ - وستوفر الموارد الإضافية:

(أ) ١٦,٤ مليون دولار، تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى، للمساعدة المؤقتة العامة من أجل تغطية التكاليف المرتبطة بتمديد الـ ٣٣٩ وظيفة المقرر إلغاؤها في عام ٢٠٠٩. وزودت اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية عن تصنيف هذه الوظائف (انظر المرفق الأول)؛

(ب) ٧,٢ مليون دولار لأتعاب محامي الدفاع الناشئة عن زيادة أنشطة المحاكمات؛

(ج) ١,٣ مليون دولار للسفر؛

(د) مليون دولار تحت بند التعويضات الممنوحة لغير الموظفين لتغطية أتعاب القضاة الدائمين الأربعة والقضاة المخصصين الأربعة الذين ستمدد فترة عملهم إلى ما بعد الفترة المتوخاة في السابق.

١٧ - وطلبت اللجنة الاستشارية توضيحاً بشأن نظام المبلغ الإجمالي لأتعاب محامي الدفاع، وبشأن توزيع الاعتماد البالغ ٤٠٠ ٢٣٤ ٧ دولار المطلوب لهذا الغرض تحت بند الخدمات التعاقدية. وأبلغت اللجنة بأن الموارد تخصص لأفرقة الدفاع في كل قضية على حدة حسب مراحل سير الإجراءات وذلك على النحو التالي: (أ) أثناء مرحلة ما قبل المحاكمة، تُقدم الموارد لفريق دفاع يضم أربعة أعضاء يتألفون من محام واحد وثلاثة موظفي دعم من المحققين أو المساعدين أو المساعدين القانونيين؛ (ب) أثناء فترة المحاكمة، تُقدم الموارد لفريق دفاع يضم خمسة أعضاء يتألفون من محام رئيسي ومحام مشارك وثلاثة موظفي دعم من المحققين أو المساعدين القانونيين؛ (ج) أثناء مرحلة الاستئناف، تُخصص الموارد بالكامل للمحامي الرئيسي ولمساعد قانوني واحد، بالإضافة إلى تقديم اعتماد قدره ٢٥٠ ساعة نظير أتعاب محام مشارك ومصروفاته. وأبلغت اللجنة كذلك بأن أجر ساعة العمل يتراوح بين ٩٠ دولاراً و ١١٠ دولاراً للمحامي الرئيسي و ٨٠ دولاراً للمحامي المشارك و ٢٥ دولاراً لموظفي الدعم.

١٨ - وفيما يتعلق بالاحتياجات الإضافية البالغة ٤٠٠ ٤١٥ دولار، تحت بند استئجار طائرة ثابتة الجناحين، المطلوبة لتغطية التشغيل المتزايد لطائرة من طراز Beechcraft تابعة للأمم المتحدة (انظر الفقرة ٣٢ من الوثيقة A/63/506)، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن وسيلة النقل هذه مطلوبة لضمان أمن وسلامة الشهود المحميين الذين لا يستطيعون استخدام طائرة تجارية، وكذلك لتحقيق أقصى فعالية لإجراءات المحاكمة، حيث لا تُسيّر إلا رحلة جوية واحدة أسبوعياً بين كيغالي وأروشا.

١٩ - وأظهرت المعلومات الإضافية التي قُدمت إلى اللجنة الاستشارية وجود ٦٥ وظيفة شاغرة من الفئة الفنية و ٩٩ وظيفة شاغرة من فئة الخدمات العامة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، مما يناظر معدل شغور قدره ١٦ في المائة لكل من وظائف الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة. ويساور اللجنة القلق إزاء استمرار ارتفاع معدلي الشغور اللذين ما زالا عند مستوييهما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، على الرغم من اتخاذ عدد من التدابير

لاستبقاء واستقدام الموظفين مثل تمديد فترة عمل الموظفين بعد سن التقاعد (انظر الفقرات ٦٨-٧٢ من الفصل الثاني من الوثيقة A/63/5/Add.11؛ وانظر أيضا الفقرة ٥ أعلاه). وعلى الرغم من الصعوبة في استقدام واستبقاء الموظفين في ضوء الإغلاق الوشيك للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تشجع اللجنة على أهمية الاحتفاظ بمستويات كافية من الموظفين لضمان إنجاز ولاية المحكمة بنجاح، وتوصي بأن تكشف المحكمة جهودها في هذا الصدد.

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٢٠ - خصصت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٠/٦٢ للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مبلغا كلياً إجماليه ٩٠٠ ٥٦٦ ٣٤٧ دولار (صافيه ١٠٠ ٤٧٢ ٣١٦ دولار) لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقد وُضعت الميزانية المعتمدة استناداً إلى الجدول الزمني للمحاكمات المنطبق وقت إعداد ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ واستراتيجية الإنجاز ذات الصلة الخاصة بالمحكمة، التي توخّت المحكمة بموجبها الإلغاء التدريجي لـ ٢٥٨ وظيفة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، من بينها ١٠٠ وظيفة مقرر إلغاؤها اعتباراً من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ و ١٥٨ وظيفة مقرر إلغاؤها اعتباراً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٢١ - وتتضمن الفقرات من ٤ إلى ١١ من تقرير الأمين العام (A/63/513) وصفاً لأهم التطورات التي أثّرت على برنامج عمل المحكمة لعام ٢٠٠٩. ويتضمن الفرع الثالث من تقرير الأمين العام تفاصيل أخرى عن المرحلة التي بلغتها المحاكمات. وتحيط اللجنة علماً بأن اثنين من الفارين الأربعة الذين ما زالوا طلقاء قد تم إلقاء القبض عليهما وإحالتهم إلى المحكمة في صيف عام ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى ذلك، حدثت تغييرات في تواريخ الإنجاز المرتقبة للمحاكمات الجارية بالقياس إلى التواريخ المتوقعة في ميزانية ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأبلغت اللجنة بأن هذا يُعزى إلى تعقيد الإجراءات، وإلى عدد من العوامل الخارجية مثل الحالة الصحية للمتهمين، وطلبات تغيير محامي الدفاع وتولي الدفاع عن النفس، والكشف عن مواد جديدة، والتأخيرات في كشف الدول عن المعلومات، وحضور الشهود للإدلاء بشهادتهم في لاهاي.

٢٢ - وكما أُشير في الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام، تتوقع المحكمة، استناداً إلى الجدول الزمني الجديد للمحاكمات، ألا ينخفض مستوى نشاطها في عام ٢٠٠٩ مثلما كان متوقعاً في البداية، بل أن يستمر في عام ٢٠٠٩ بدون تغيير عمّا كان عليه في عام ٢٠٠٨. وتحيط اللجنة علماً بأن الجمعية العامة قد أقرّت، بموجب مقررهما ٤٠٦/٦٣ لقرار مجلس الأمن

القاضي بتمديد فترة العضوية في المحكمة لبعض القضاة الدائمين والمخصصين (انظر القرار ١٨٣٧ (٢٠٠٨)).

٢٣ - وتصل الاحتياجات الإضافية المطلوبة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في فترة السنتين الحالية إلى مبلغ إجماليه ١٦ ٠٤٣ ٥٠٠ دولار (صافيه ١٤ ٩٧٩ ٥٠٠ دولار). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن تطبيق بارامترات إعادة تقدير التكاليف المستخدمة في التقرير الأول عن أداء المحكمة على التقديرات المنقحة المقترحة (انظر الفقرة ٩ أعلاه)، سيؤدي إلى انخفاض صافيه ٤٩٥ ٤٠٠ دولار يعكس الأثر المشترك لانخفاض حجم الاحتياجات إلى ٧٥٨ ٧٠٠ دولار، بسبب التغيرات التي طرأت على سعر الصرف، يقابلها جزئياً زيادة قدرها ٢٦٣ ٣٠٠ دولار لتغطية التضخم. وتصل الاحتياجات الإضافية بعد إعادة تقدير التكاليف إلى مبلغ إجماليه ١٥ ٥٤٨ ١٠٠ دولار.

٢٤ - ستوفر الموارد الإضافية:

(أ) ٨,٧ مليون دولار تحت بند المساعدة المؤقتة العامة للإبقاء على الـ ٢٥٨ وظيفة المقرر إلغاؤها خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. وقد زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية عن تصنيف هذه الوظائف (انظر المرفق الثاني)؛

(ب) ٥,٤ ملايين دولار لتغطية أتعاب محامي الدفاع تتعلق بتزايد أنشطة المحاكمات؛

(ج) ٠,٦ مليون دولار للسفر؛

(د) ٠,٢ مليون دولار تحت بند التعويضات الممنوحة لغير الموظفين من أجل تغطية أتعاب ثلاثة قضاة مخصصين لمدة ١١ شهر عمل إضافياً بغية دعم المحاكمات الإضافية وفقاً للجدول الزمني المنقح للمحاكمات.

٢٥ - وتخطط اللجنة علماً، في ضوء المعلومات المقدمة، بأن هناك ٣٤ وظيفة شاغرة من الفئة الفنية و ١٨ وظيفة شاغرة من فئة الخدمات العامة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أي ما يعادل معدل شغور قدره ٧,٥ في المائة للفئة الفنية و ٣,٤ في المائة لفئة الخدمات العامة. وعلى سبيل المقارنة، أُعدت ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بافتراض معدل شغور قدره ٩,٥ في المائة لوظائف الفئة الفنية ومعدل شغور قدره ٧,٩ في المائة لوظائف فئة الخدمات العامة.

حالة النفقات

٢٦ - زُودت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، بمعلومات مستكملة عن حالة نفقات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغسلافيا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، على النحو المبين في الجدولين ١ و ٢. وتلاحظ اللجنة أن مستويات الإنفاق تحت بعض البنود، مثل تكاليف الموظفين الأخرى، تبدو منخفضة في حين أن فترة السنتين قد أوشكت على الانتصاف. ففي المحكمة الدولية ليوغوسلافية السابقة، على سبيل المثال، لم يُنفق في إطار تكاليف الموظفين الأخرى سوى ١٠ ملايين دولار تقريباً بالقياس إلى ميزانية قدرها ٣٩ مليون دولار. وأبلغت اللجنة بأن معظم الاعتمادات المخصصة لهذا البند قد أدرجت، فيما يخص كلتا المحكمتين، في ميزانية السنة الثانية من فترة السنتين لتغطية نفقات المساعدة المؤقتة العامة بدلاً من الوظائف التي كان من المقرر إلغاؤها خلال عام ٢٠٠٩.

الجدول ١

معلومات مستكملة عن حالة نفقات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

الوصف	اعتمادات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	النفقات (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)
الوظائف	١٧٠ ٠٩٧,٢	٨٦ ٣٤٥,٦
تكاليف الموظفين الأخرى	١٦ ٥٥٦,٤	٢ ٥٢٦,٧
التعويضات الممنوحة لغير الموظفين	٨ ٣٦٢,٥	٤ ٥٠٥,٢
الاستشاريون والخبراء	١ ٠٣٤,٠	٦٦,٧
سفر الممثلين	٦٣٤,٤	٢٥٣,٥
سفر الموظفين	٤ ٩٧٧,٦	٢ ٤٨٩,٦
الخدمات التعاقدية	٢٣ ٧١٤,٢	١٣ ٤١١,٥
تكاليف التشغيل العامة	١٣ ٤٨٥,٦	٥ ٠٨٣,٢
الضيافة	٧,١	٢,١
اللوازم والمواد	٣ ١٧٢,٩	١ ٠٧٨,٤
الأثاث والمعدات	٢ ٣٤٧,٧	٥٤٠,٥
تحسين الأماكن	٢٨٩,٨	٩٦,١
المنح والاشتراكات	٢ ٧٨٧,٢	١ ٢٩٤,٥
الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٩ ٨٨٩,٦	١١ ١٥٨,١
المجموع	٢٦٧ ٣٥٦,٢	١٢٨ ٨٥١,٧

الجدول ٢

معلومات مستكملة عن حالة نفقات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

الوصف	اعتمادات الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	النفقات (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)
الوظائف	١٦٢ ١١٩,٧	٩١ ١٦٦,٣
تكاليف الموظفين الأخرى	٣٩ ٢١٤,٧	١٠ ٢١٢,٧
التعويضات الممنوحة لغير الموظفين	١٢ ٩٣٤,١	٧ ٥٦٢,٦
الاستشاريون والخبراء	٨٥٧,٧	٣٦٨,٥
سفر الموظفين	٥ ٥١٣,٤	٢ ٨٧٣,٩
الخدمات التعاقدية	٦٠ ٢٥٤,١	٢٦ ٤١٨,٥
تكاليف التشغيل العامة	٢٩ ١٤٠,٨	١٣ ١٦٩,١
الضيافة	١٦,٣	٥,٧
اللوازم والمواد	٢ ٢٤٨,٧	٧٢٠,٢
الأثاث والمعدات	٣ ٥٦١,٨	٢١٠,٣
تحسين الأماكن	٣٢٠,٤	٢١,٤
المنح والاشتراكات	٢٩٠,٤	٢٥٤,٤
الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٣١ ٠٩٤,٨	١٦ ١٣٠,٧
المجموع	٣٤٧ ٥٦٦,٩	١٦٩ ١١٤,٣

خامسا - الاستنتاجات

التقريران الأولان عن أداء المحكمتين في فترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠٠٨

٢٧ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في التقرير الأول عن أداء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في فترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠٠٨ (الفقرة ١١ من الوثيقة A/63/558) والتقرير الأول عن أداء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في فترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠٠٨ (الفقرة ١١ من الوثيقة A/63/559). ويطلب من الجمعية أن تحيط علما بالتقريرين وأن توافق على اعتمادين إضافيين لفترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠٠٨:

(أ) بمبلغ إجماليه ٧ ٨٣١ ٧٠٠ دولار (صافيه ٦ ٩٤٨ ٠٠٠ دولار) للحساب الخاص للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛

(ب) بمبلغ إجماليه ١٣ ١١٧ ٩٠٠ دولار (صافيه ١١ ٤٠٤ ٧٠٠ دولار) للحساب الخاص للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٢٨ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح الأمين العام.

التقديرات المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٢٩ - فيما يتعلق بالتقديرات المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في تقرير الأمين العام المتعلقين بالتقديرات المنقحة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (الفقرة ٣٥ من الوثيقة A/63/506) والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (الفقرة ٤٠ من الوثيقة A/63/513). ويطلب من الجمعية أن تحيط علما بالتقريرين وأن توافق على اعتمادين إضافيين لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بمبلغ إجماليه ١٠٠ ٨٥١ ٢٨ دولار (صافيه ١٠٠ ٩٥٩ ٢٦ دولار) للحساب الخاص للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (الفقرة ٣٥ (ب) من الوثيقة A/63/506)، وبمبلغ إجماليه ١٦ ٠٤٣ ٥٠٠ دولار (صافيه ١٤ ٩٧٩ ٥٠٠ دولار) للحساب الخاص للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (الفقرة ٤٠ (ب) من الوثيقة A/63/513).

٣٠ - توصي اللجنة الاستشارية، وازعة في حسابها إعادة تقدير تكاليف الاحتياجات الإضافية (انظر الفقرتين ١٥ و ٢٣ أعلاه)، بأن توافق الجمعية العامة على اعتمادين إضافيين لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩:

(أ) بمبلغ إجماليه ٣٠ ١٩٠ ٧٠٠ دولار للحساب الخاص للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛

(ب) بمبلغ إجماليه ١٥ ٥٤٨ ١٠٠ دولار للحساب الخاص للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

المرفق الأول

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

تصنيف المساعدة المؤقتة العامة المتعلقة بالوظائف المقرر إلغاؤها في مكتب المدعي العام وقلم المحكمة

مكتب المدعي العام			الرتبة
عدد الوظائف المعاد تثبيتها (عن طريق المساعدة المؤقتة العامة) اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ^(١)	التكاليف المقدرة لإعادة تثبيت الوظائف (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) (عن طريق المساعدة المؤقتة العامة)		
٥	٧٤٨,٠	ف-٥	
٥	٦٤٤,٠	ف-٤	
٢٣	٢ ٥٢٠,٨	ف-٣	
٢٣	٢ ٠٢٤,٠	ف-٢	
٦	٤٩٤,٤	فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	
٥	٨٤,٠	الرتبة المحلية	
٦٧	٦ ٥١٥,٢	المجموع	

قلم المحكمة					الرتبة
عدد الوظائف المعاد تثبيتها (عن طريق المساعدة المؤقتة العامة) اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ^(١)	١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ ^(ب)	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ^(ب)	١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ ^(ب)	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ^(ب)	
٢	-	٢٧٣,٠	-	٢٧٣,٠	ف-٥
٢	٢	٢٢٦,٦	٩٦,٦	٣٢٣,٢	ف-٤
٨	١٤	٧٤٩,٧	٥٧٥,٤	١ ٣٢٥,١	ف-٣
١٢	٢٨	٨٨٢,٨	٩٢٤,٠	١ ٨٠٦,٨	ف-٢
-	١	-	٢٨,٢	٢٨,٢	فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)
٢٧	١٩	١ ٩٧٨,٨	٥٨٧,١	٢ ٥٦٥,٩	فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)
٥٦	٦٠	٨٢٥,٤	٣٧٨,٠	١ ٢٠٣,٤	الرتبة المحلية
١٩	١٨	١ ٣٧٩,٩	٥٥٦,٢	١ ٩٣٦,١	خدمات الأمن

قلم المحكمة				
عدد الوظائف المعاد تثبيتها (عن طريق المساعدة المؤقتة العامة) اعتباراً من		التكاليف المقدرة لإعادة تثبيت الوظائف (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) (عن طريق المساعدة المؤقتة العامة)		
١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ^(أ)	١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ ^(ب)	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ^(أ)	١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ ^(ب)	المجموع
-	٤	-	١١٢,٨	١١٢,٨
١٢٦	١٤٦	٦٣١٦,٢	٣٢٥٨,٣	٩٥٧٤,٥

(أ) وظائف كان مقرراً إلغاؤها اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ويعاد تثبيتها عن طريق اعتمادات المساعدة المؤقتة العامة لمدة تسعة أشهر حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

(ب) وظائف ملغاة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وزودت بموارد معادلة من المساعدة المؤقتة العامة لمدة ستة أشهر. ويدعو المقترح الحالي إلى تمديد الترتيب الخاص بالمساعدة المؤقتة العامة لمدة ثلاثة أشهر إضافية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

المرفق الثاني

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

تصنيف المساعدة المؤقتة العامة المتعلقة بالوظائف المقرر إلغاؤها في مكتب المدعي العام وقلم المحكمة

مكتب المدعي العام					
الرتبة	عدد الوظائف المعاد تثبيتها (عن طريق المساعدة المؤقتة العامة) اعتباراً من		التكاليف المقدرة لإعادة تثبيت الوظائف (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) (عن طريق المساعدة المؤقتة العامة)		المجموع
	١ آب/أغسطس ٢٠٠٩	١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩	١ آب/أغسطس ٢٠٠٩	١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩	
ف-٥	٣	٤	٢١٦,٠	١١٥,٢	٣٣١,٢
ف-٤	٨	١٤	٤٩٢,٠	٣٤٤,٤	٨٣٦,٤
ف-٣	١٢	١٨	٦٠٠,٠	٣٦٠,٠	٩٦٠,٠
ف-٢	١	٧	٤١,٠	١١٤,٨	١٥٥,٨
فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	٤١	٢٢	١ ١٢٧,٥	٢٤٢,٠	١ ٣٦٩,٥
المجموع	٦٥	٦٥	٢ ٤٧٦,٥	١ ١٧٦,٤	٣ ٦٥٢,٩

قلم المحكمة					
الرتبة	عدد الوظائف المعاد تثبيتها (عن طريق المساعدة المؤقتة العامة) اعتباراً من		التكاليف المقدرة لإعادة تثبيت الوظائف (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) (عن طريق المساعدة المؤقتة العامة)		المجموع
	١ آب/أغسطس ٢٠٠٩	١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩	١ آب/أغسطس ٢٠٠٩	١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩	
ف-٤	-	١	-	٢٤,٦	٢٤,٦
ف-٣	٧	١٣	٣٥٠,٠	٢٦٠,٠	٦١٠,٠
ف-٢	٣	١٦	١٢٣,٠	٢٦٢,٤	٣٨٥,٤
فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	٢٠	٤٨	٥٥٠,٠	٥٢٨,٠	١ ٠٧٨,٠
خدمات الأمن	٥	١٥	١٣٧,٥	١٦٥,٠	٣٠٢,٥
المجموع	٣٥	٩٣	١ ١٦٠,٥	١ ٢٤٠,٠	٢ ٤٠٠,٥

(أ) وظائف ملغاة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وزودت بموارد معادلة من المساعدة المؤقتة العامة لمدة سبعة أشهر. ويدعو المقترح الحالي إلى تمديد الترتيب الخاص بالمساعدة المؤقتة العامة لمدة خمسة أشهر إضافية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

(ب) وظائف ملغاة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وزودت بموارد معادلة من المساعدة المؤقتة العامة لمدة عشرة أشهر. ويدعو المقترح الحالي إلى تمديد الترتيب الخاص بالمساعدة المؤقتة العامة لمدة شهرين إضافيين حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.